

شرح

مَوْصِلُ الطَّلَبِ إِلَى قَوْلِ عَبْدِ الْأَعْلَى

تأليف

خالد بن عبد الله الفوزري

المتوفى سنة ٩٠٥ هـ رحمه الله تعالى

للشَّيْخِ
أبي عبد الله بن أبي
الشيخ مقبل بن قاضي اللواتي
خطها الله تعالى



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الدرس (١٨)

متن «الإعراب عن قواعد الإعراب»

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُوسُفَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ هِشَامٍ رَحِمَهُ اللَّهُ:

المسألة الرابعة

الْجُمْلُ الْخَبَرِيَّةُ الَّتِي لَمْ يَطْلُبْهَا الْعَامِلُ لُزُومًا، إِنْ وَقَعَتْ بَعْدَ النَّكْرَاتِ الْمَحْضَةِ فَصِفَاتٌ، أَوْ بَعْدَ الْمَعَارِفِ الْمَحْضَةِ فَأَحْوَالٌ، أَوْ بَعْدَ غَيْرِ الْمَحْضَةِ مِنْهُمَا، فَمُحْتَمِلَةٌ هُنَّ.

مِثَالُ الْوَاقِعَةِ صِفَةٌ: ﴿حَتَّى تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَابًا نَقْرُؤُهُ﴾، فَجُمْلَةٌ ﴿نَقْرُؤُهُ﴾ صِفَةٌ

لِـ ﴿كِتَابًا﴾؛ لِأَنَّهُ نَكْرَةٌ مَحْضَةٌ، وَقَدْ مَضَتْ أَمْثَلَةٌ مِنْ ذَلِكَ فِي الْمَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ، وَمِثَالُ

الْوَاقِعَةِ حَالًا: ﴿وَلَا تَمَنَّ تَسْتَكْبِرُ﴾، فَجُمْلَةٌ ﴿تَسْتَكْبِرُ﴾ حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَتِرِ

فِي ﴿تَمَنَّ﴾ الْمَقْدَّرِ بِ(أَنْتَ)؛ لِأَنَّ الضَّمَائِرَ كُلَّهَا مَعَارِفٌ، بَلْ هِيَ أَعْرَفُ الْمَعَارِفِ.

وَمِثَالُ الْمُحْتَمِلَةِ لِلْوَجْهَيْنِ بَعْدَ النَّكْرَةِ: (مَرَزْتُ بِرَجُلٍ صَالِحٍ يُصَلِّي).

فَإِنْ شِئْتَ قَدَّرْتَ (يُصَلِّي) صِفَةً ثَانِيَةً لِرَجُلٍ؛ لِأَنَّهُ نَكْرَةٌ، وَإِنْ شِئْتَ قَدَّرْتَهُ حَالًا مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ

قَدْ قَرَّبَ مِنَ الْمَعْرِفَةِ؛ لِاخْتِصَاصِهِ بِالصِّفَةِ.

وَمَثَلُ الْمُحْتَمَلَةِ لِلْوَجْهَيْنِ بَعْدَ الْمَعْرِفَةِ: ﴿كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾، فَإِنَّ الْمُرَادَ بِالْحِمَارِ الْجِنْسُ، وَذُو التَّعْرِيفِ الْجِنْسِيُّ يَقْرُبُ مِنَ النَّكْرَةِ، فَتَحْتَمِلُ الْجُمْلَةُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: الْحَالِيَّةُ؛ لِأَنَّ الْحِمَارَ بِلَفْظِ الْمَعْرِفَةِ، وَالثَّانِي: الصِّفَةُ؛ لِأَنَّهُ كَالنَّكْرَةِ فِي الْمَعْنَى.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

دروس «موصل الطلاب إلى شرح قواعد الإعراب»

قال الشيخ خالد بن عبدالله بن أبي بكر بن أحمد الجرجاوي الأزهري الشافعي رَحِمَهُ اللهُ:
[المَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ] مِنَ الْمَسَائِلِ الْأَرْبَعِ (١) مِنَ الْبَابِ الْأَوَّلِ: [الْجُمْلُ الْخَبَرِيَّةُ] (٢).

(١) تقدم ثلاث مسائل: شرح الجملة، الجملة التي لا محل لها من الإعراب، والتي لها محل من الإعراب، هذه ثلاث مسائل، والمسألة الرابعة: الجمل الخبرية.
(٢) قوله: (الْخَبَرِيَّةُ) أخرج الجمل الإنشائية فإنها لا تكون صفة ولا حالاً، وكما قال ابن مالك رَحِمَهُ اللهُ في «الألفية»:

وَنَعَتُوا بِجُمْلَةٍ مُنْكَرًا... فَأُعْطِيَتْ مَا أُعْطِيَتْهُ خَبْرًا

وَأَمْنَعُ هُنَا إِيقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبِ... وَإِنْ أَتَتْ فَالْقَوْلُ أَضْمِرُ تُصَبُّ

(وَأَمْنَعُ هُنَا إِيقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبِ) أي: في باب النعت، يمنع أن تكون الجملة إنشائية.
أما في باب الخبر فلا يمنع وقوع الجملة الطلبية وإن كان قد منعه بعضهم، وقالوا: لا يقال: زيد اضربه، على أن جملة الطلب خبر.

وإذا جاء في باب النعت ما ظاهره النعت بجملة طلبية فمؤول على تقدير، (وَإِنْ أَتَتْ فَالْقَوْلُ أَضْمِرُ تُصَبُّ)، ومنه قول الشاعر:

حَتَّى إِذَا جَنَّ الظَّلَامُ وَاخْتَلَطَ... جَاؤُوا بِمَذْقِ هَلْ رَأَيْتِ الذُّنْبَ قَطًّا

ظاهره أن (جاءوا بمذق هل رأيت الذئب قط) صفة للمنكر (مذق)، ولكن فيه إضمار تقدير: جاءوا بمذق مقول فيه هل رأيت الذئب قط، والصفة (مقول).
وكما نستفيد من قول ابن مالك: (وَنَعْتُوا بِجُمْلَةٍ مُنْكَرًا) أن الجملة التي تكون نعتًا يكون منعوتها نكرة وليس معرفة.

فهذه بعض المسائل:

أن الجملة التي تكون نعتًا تكون خبرية لا إنشائية.
أنه يشترط في النعت بالجملة أن يكون المنعوت نكرة.
أن ما ورد ظاهره من الجمل الإنشائية أنه نعت فيؤول بإضمار القول فيه.

وَهِيَ الْمُحْتَمَلَةُ لِلتَّصْدِيقِ وَالتَّكْذِيبِ، مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنْ قَائِلِهَا ^(٣)، [الَّتِي لَمْ يَطْلُبْهَا الْعَامِلُ ^(٤) لُزُومًا]، وَيَصِحُّ الاسْتِغْنَاءُ عَنْهَا، بِخِلَافِ الْجُمْلَةِ الَّتِي يَطْلُبُهَا الْعَامِلُ لُزُومًا، كَجُمْلَةِ

(٣) هذا تعريف الجملة الخبرية: وَهِيَ الْمُحْتَمَلَةُ لِلتَّصْدِيقِ وَالتَّكْذِيبِ، مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنْ قَائِلِهَا.

قال العطار في «حاشية موصل الطلاب على قواعد الإعراب» (٣٦٦): إنما احتاج الشارح لتفسير الخبرية لدفع توهم أن المراد بالخبرية ما وقعت خبرًا، فأفاد أن المراد بها المنسوبة للخبر المقابل للإنشاء. اهـ.

والجملة الخبرية قد تكون اسمية كقول الشاعر:

أَنَا ابْنُ جَلَا وَطَلَّاعُ الشَّنَايَا... مَتَى أَضَعُ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِي

وقد تكون فعلية، مثل: ﴿وَلَا تَمَنَّوْا تَسْتَكْبِرُوا﴾ [المدثر: ٦]، على قراءة الرفع كما سيأتي بعد قليل.

وبعد أن عرفنا تعريف الجملة الخبرية، وأنه يقابلها الجملة الإنشائية، فالجملة الإنشائية: هي التي لا تحتمل الصدق والكذب.

ومن الإنشائية: أنواع الطلب الثمانية المذكورة في قول الشاعر:

مُرَّ وَادَعُ وَانَّهُ وَسَلُّ وَاعْرِضْ لِحَضْبِهِمْ... تَمَنَّ وَارْجُ كَذَاكَ النَّفْيُ قَدْ كَمُلَا

وقوله: (مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنْ قَائِلِهَا) من دون نظر إلى القائل، هذا ضابطها: هي التي تحتمل الصدق والكذب من دون نظر إلى القائل، فقد يكون قطعًا أنه حق، ككلام الله وكلام رسوله، وقد يكون قطعًا أنه كذب، كادعاء الولد لله والصاحبة له، والنبوة بعد خاتم النبيين محمد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، وقد يحتمل الكلام أنه صدق أو كذب.

الْخَبْرَ^(٥)، وَالْمَحْكِيَّةَ بِالْقَوْلِ^(٦)، وَبِخِلَافِ الَّتِي لَا يَصِحُّ الِاسْتِغْنَاءُ عَنْهَا، كَجُمْلَةِ الصَّلَاةِ^(٧)،
[إِنْ وَقَعَتْ بَعْدَ النَّكِرَاتِ^(٨) الْمَحْضَةِ]، أَي: الْخَالِصَةِ^(٩) بِمَا يُقَرِّبُهَا مِنَ الْمَعْرِفَةِ^(١٠)،

(٤) العامل: هو ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من رفع أو نصب أو خفض أو جزم.

(٥) الخبر يطلبه العامل وهو المبتدأ.

(٦) يطلبها العامل، وهو القول.

(٧) هنا قيد لصلاحية الجملة الخبرية أن يُستغنى عنها، فإذا لم يصلح الاستغناء عنها فممتنع، وقد وضح هنا حالات لا يُستغنى عنها.

وقال في «مغني اللبيب» (٥٦٣): الْقَيْدُ الثَّانِي: صلاحيتها للاستغناء عنها، وخرج بذلك: جملة الصَّلَاةِ وَجُمْلَةُ الْخَبْرِ وَالْجُمْلَةُ الْمَحْكِيَّةُ بِالْقَوْلِ؛ فَإِنَّهَا لَا يَسْتَعْنَى عَنْهَا، بِمَعْنَى أَنْ مَعْقُولِيَّةُ الْقَوْلِ مَتَوَقِّفَةٌ عَلَيْهَا وَأَشْبَاهُ ذَلِكَ.

وَيُنْظَرُ «مختصر الشنواني» (١٠٣).

(٨) أي: الجملة الخبرية.

وجملة الصلة يطلبها الاسم الموصول.

(٩) هذا تفسير النكرة المحضة.

(١٠) وفي «مختصر الشنواني» (١٠٣): وهي التي لم تخصص بشيء من المخصصات. اهـ.

فإن المخصصات تقرّبها من التعريف، مثل: الصفة، الإضافة.

والنكرة على قسمين:

محضة، ويقال: نكرة تامة، وهي التي لا يوجد ما يقيدها.

[فَصِفَاتٌ] أَي: فَهِيَ صِفَاتٌ^(١١)، [أَوْ] وَقَعَتْ [بَعْدَ الْمَعَارِفِ الْمَحْضَةِ]، أَي: الْخَالِصَةِ مِنْ شَائِبَةِ التَّنْكِيرِ^(١٢)، [فَأَحْوَالٌ]، أَي: فَهِيَ أَحْوَالٌ، [أَوْ] وَقَعَتْ [بَعْدَ غَيْرِ الْمَحْضَةِ]، أَي: الَّتِي يَكُونُ فِيهَا شَائِبَةٌ تَعْرِيفٍ مِنْ وَجْهِ وَشَائِبَةٌ تَنْكِيرٍ مِنْ وَجْهِ، [مِنْهُمَا] أَي: مِنَ النَّكِرَاتِ وَالْمَعَارِفِ، [فَمُحْتَمَلَةٌ لَهُمَا]^(١٣)، أَي: فَهِيَ مُحْتَمَلَةٌ لِلصِّفَاتِ وَالْأَحْوَالِ^(١٤)؛ وَذَلِكَ^(١٥) مَعَ وُجُودِ الْمُقْتَضِي^(١٦) وَانْتِفَاءِ الْمَانِعِ^(١٧).

ونكرة غير محضة، ويقال: نكرة ناقصة، وهي التي يوجد ما يقيد بها.

(١١) (فَصِفَاتٌ) خبر لمبتدأ محذوف، وكذا (فَأَحْوَالٌ) أي: فهي أحوال.

(١٢) هذا تعريف المعرفة المحضة: الخالصة من شائبة التنكير، كالمحلى بـ(أل) الجنسية.

(١٣) إذا وقعت الجملة بعد معرفة غير محضة فهي محتملة لهما، أي: محتملة للحالية والوصفية.

(١٤) قَدَّمَ الصِّفَةَ عَلَى الْحَالِ؛ لِأَنَّهَا مَبِينَةٌ لِلذَّاتِ، وَالْحَالُ مَبِينَةٌ لِلهَيْئَةِ، وَيَبَيِّنُ الذَّاتَ مَقْدَمَ عَلَى بَيَانِ الْهَيْئَةِ. كَمَا فِي «حَاشِيَةِ الْعَطَارِ» (١٦٩).

(١٥) قَالَ الشَّيْخُ أَبُو بَلَالٍ حَفْظَهُ اللَّهُ فِي حَاشِيَةِ «مَوْصِلِ الطَّلَابِ» (١٢٩): اسْمُ الْإِشَارَةِ رَاجِعٌ إِلَى مَا تَقْدَمُ مِنْ تَعْيِينِ الْوَصْفِيَّةِ، وَتَعْيِينِ الْحَالِيَّةِ، وَاحْتِمَالِهَا، وَأَفْرَدَ بِاعْتِبَارِ الْمَذْكُورِ. الْمَدَابِغِي (ل/٣٦).

(١٦) وَهُوَ السَّبَبُ، وَهَذَا عَلَى مَا سَبَقَ.

(١٧) يَعْنِي: الْجُمْلَةُ الْخَبْرِيَّةُ تُعْرَبُ مَا سَبَقَ بَيَانَهُ بِشَرْطَيْنِ: عِنْدَ وُجُودِ الْمُقْتَضِي، وَانْتِفَاءِ الْمَانِعِ، فَلَوْ وُجِدَ الْمُقْتَضِي، وَلَكِنْ وُجِدَ مَانِعٌ يَمْنَعُ مِنْ إِعْرَابِهَا حَالًا أَوْ صِفَةً فَإِنَّهَا تُمْنَعُ، وَسَيَأْتِينَا أَمْثَلَةٌ.

وَالْمُقْتَضِي لِلْوَصْفِيَّةِ تَمَحُّضُ التَّنْكِيرِ، وَالْمُقْتَضِي لِلْحَالِيَّةِ تَمَحُّضُ التَّعْرِيفِ، وَالْمُقْتَضِي لَهَا عَدَمُ
تَمَحُّضِ التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ (١٨).

وَالْمَانِعُ لِلْوَصْفِيَّةِ الاقْتِرَانُ بِالْوَاوِ وَنَحْوَهَا (١٩).

(١٨) هذه أربعة أنواع للجملية الخبرية:

إن وقعت بعد نكرة محضة فصفة.

إن وقعت بعد نكرة غير محضة فمحتملة للوصفية والحالية.

إن وقعت بعد معرفة محضة فحال.

إن وقعت بعد معرفة غير محضة فيجوز فيها أيضًا الوصفية والحالية.

(١٩) هذا يمتنع فيه الوصفية، أما اقتران الواو بجملية بعد نكرة فكقوله تَعَالَى: ﴿أَوْ كَالَّذِي

مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا﴾ [البقرة: ٢٥٩].

وقوله: (وَنَحْوَهَا) هذا ك(إلا)، ومنه قوله تَعَالَى: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنْذِرُونَ

﴿٢٨﴾ [الشعراء: ٢٠٨]، (قرية) نكرة ولا تصلح جملة (لها منذرون) أن تكون صفة لوجود

المانع وهو (إلا). ومثله: ﴿مَا يَلْفُظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾ [ق: ١٨]. وقول

النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ: «فِيهِ سَاعَةٌ لَا يُوَافِقُهَا عَبْدٌ مُسْلِمٌ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي،
يَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى شَيْئًا، إِلَّا أَعْطَاهُ إِيَّاهُ».

وفي «حاشية موصل الطلاب» (٣٦٩) للعطار: ونحو: (ما جاني رجل إلا وهو راكب)،

فجملة (إلا وهو راكب) حال. اهـ.

امتنت الوصفية في هذه الأمثلة؛ لوجود واو الحال و(إلا).

وَالْمَانِعُ لِلْحَالِيَةِ الْاِقْتِرَانُ بِحَرْفِ الْاِسْتِقْبَالِ وَنَحْوِهِ (٢٠).

وَالْمَانِعُ لِلْوَصْفِيَّةِ وَالْحَالِيَةِ فَسَادُ الْمَعْنَى (٢١) كَمَا تَقَدَّمَ فِي جُمْلَةٍ ﴿لَا يَسْمَعُونَ﴾ [الصفات]:
[٨] (٢٢).

قال ابن هشام في «مغني اللبيب» (٥٦٥): فللوصلية مانعان: الواو وإلا، ولم ير الزمخشري وأبو البقاء واحداً منهما مانعاً، وكلام النحويين بخلاف ذلك.

وفي كتاب «التطبيق النحوي» (٣٤١) تعليل لمنع الوصف مع وجود (إلا)، فقال: لأن (إلا) لا تفصل بين الصفة وموصوفها في الاستعمال العربي. اهـ.

كذلك عند وجود (واو الحال) لا تكون صفة؛ للفصل بين الصفة والموصوف.

فالوصفية هنا تمتنع وتعرب الجملة في محل نصب حال.

فهنا الجملة وإن وقعت بعد نكرة محضة لكن وجد مانع.

(٢٠) حرف الاستقبال كالسين وسوف يمنع الجملة الحالية؛ لأن الزمن مستقبل، فمثلاً:

(اعتذر زيد سأعفو عنه) هذه الجملة لا تصلح فيها الحالية، ولولا المانع وهو السين لكانت

في محل نصب حال؛ لأن الجمل بعد المعارف أحوال.

ف(السين، وكذا سوف، ولن) تمنع الحالية؛ لأنها تجعل الزمن للاستقبال.

والجملة تكون مستأنفة لا محل لها من الإعراب.

(٢١) المقتضي موجود، ولكن يوجد مانع من إعراب الجملة حالاً أو وصفاً، وهو فساد

المعنى.

(٢٢) تقدم في بعض الدروس الماضية التفصيل في هذا، وانتهى بأنها جملة مستأنفة.

إذن من موانع الوصفية:

[مِثَالُ] الْجُمْلَةِ [الْوَاقِعَةِ] بَعْدَ النَّكْرَةِ الْمَحْضَةِ حَالٌ كَوْنَهَا [صِفَةً]: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿حَتَّىٰ تَنْزَلَ عَلَيْنَا كِتَابًا نَقْرُوهُ﴾ [الإسراء: ٩٣] (٢٣)، فَجُمْلَةٌ ﴿نَقْرُوهُ﴾ [مِنَ الْفِعْلِ

اقتران الجملة بالواو و (إلا).

ومن موانع الحالية:

اقتران الجملة بحرف الاستقبال.

وتمتنعان معاً عند فساد المعنى.

(٢٣) (حَتَّى) حرف غاية وجر مبني على السكون لا محل له من الإعراب، (تُنزَّل) فعل مضارع منصوب بـ (أَنْ) مضمرة وجوباً بعد (حتى)، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت، والمصدر المؤول من (أَنْ والفعل) في محل جر بـ (حتى)، (عَلَيْنَا) على: حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب، ونا المتكلمين: ضمير بارز متصل مبني على السكون في محل جر بـ (على)، والجار والمجرور متعلقان بالفعل (تنزل)، (كِتَابًا) مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، (نَقْرُوهُ) فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: نحن، والهاء: ضمير بارز متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به، والجملة الفعلية (نقرأه) في محل نصب نعت لـ (كتاباً).

وَالْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ فِي مَوْضِعِ نَصْبِ [صِفَةً لِـ ﴿كِتَابًا﴾؛ لِأَنَّهُ] - أَيْ: ﴿كِتَابًا﴾ - (٢٤)
 [نَكْرَةً مَحْضَةً، وَقَدْ مَضَتْ أَمْثَلُهُ] ثَلَاثَةٌ (٢٥) [مِنْ ذَلِكَ]، أَيْ: مِنْ وَقُوعِ الْجُمْلَةِ صِفَةً لِلنَّكْرَةِ
 الْمَحْضَةِ [فِي الْمَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ] (٢٦) عِنْدَ الْكَلَامِ عَلَى الْجُمْلَةِ التَّابِعَةِ لِلْمُفْرَدِ.

(٢٤) هنا أمثلة لما تقدم في تفصيل الجمل الخبرية: إن وقعت بعد النكرات المحضة
 فصفات، وإن وقعت بعد المعرفة المحضة فأحوال، وإن وقعت بعد النكرة غير المحضة أو
 المعرفة غير المحضة فمحتملة لهما، فهذه أمثلة لها.

(٢٥) يشير إلى ما تقدم في المسألة الثانية، والأمثلة هي: قوله تَعَالَى: ﴿مَنْ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَ
 يَوْمٌ لَا بَيْعٌ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢٥٤]، ﴿وَأَتَقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾ [البقرة:
 ٢٨١]، ﴿لِيَوْمٍ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [آل عمران: ٩]، ما بعد يوم في هذه الأمثلة الجملة صفة.
 (٢٦) وهي في الجمل التي لها محل من الإعراب.

[وَمِثَالُ] الْجُمْلَةِ [الْوَاقِعَةِ] بَعْدَ الْمَعْرِفَةِ الْمَحْضَةِ حَالٌ كَوْنُهَا [حَالًا]: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَمَنَّ﴾

تَسْتَكْثِرُ ﴿٦﴾ [المدثر: ٦] (٢٧)، - بِالرَّفْعِ (٢٨) - [فَجُمْلَةٌ ﴿تَسْتَكْثِرُ﴾] ﴿٦﴾ [تَسْتَكْثِرُ] مِنَ الْفِعْلِ

(٢٧) (و): حرف على حسب ما قبلها مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، (لا): حرف نهي وجزم مبني على السكون لا محل له من الإعراب، (تمنن): فعل مضارع مجزوم بـ (لا) الناهية وعلامة جزمه السكون، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت، (تستكثر): فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت، والجمله الفعلية (تستكثر) في محل نصب حال من الضمير المستتر في (تمنن).

(٢٨) يتم الاستشهاد بهذا المثال على قراءة الرفع، فجملة (تستكثر) في محل نصب حال، وقد وقع بعد معرفة محضة؛ لأن الضمير معرفة.

وهناك قراءة أخرى قال أبو حيان في «البحر المحيط» (١٠/٣٢٧): وَقَرَأَ الْحَسَنُ وَابْنُ أَبِي عَبَّالَةَ: بِجَزْمِ الرَّاءِ، وَوَجْهُهُ أَنَّهُ بَدَلٌ مِنْ (تَمَنَّ)، أَي: لَا تَسْتَكْثِرُ، كَقَوْلِهِ: ﴿يُضَاعَفُ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلَدُ فِيهِ مَهَانًا﴾ [الفرقان: ٦٩]، فِي قِرَاءَةٍ مِنْ جَزْمٍ، بَدَلًا مِنْ قَوْلِهِ: ﴿يَلْقَ﴾. اهـ.

أما على قراءة الرفع فهذه قراءة الجمهور.

ومن أمثلته أيضاً: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى﴾

[النساء: ٤٣]. فجملة ﴿وَأَنْتُمْ سُكَرَى﴾ في محل نصب حال؛ لوقوعها بعد معرفة

محضة، وهي ﴿الصَّلَاةُ﴾.

وَالْفَاعِلِ [حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَتِرِ فِي ﴿تَمَنَّ﴾] الْمَقْدَّرِ [ذَلِكَ الضَّمِيرِ بِ(أَنْتَ)]، وَهُوَ مَعْرِفَةٌ مَحْضَةٌ؛ [لِأَنَّ الضَّمَائِرَ كُلَّهَا (٢٩) مَعَارِفٌ] مَحْضَةٌ [بَلْ هِيَ أَعْرَفُ الْمَعَارِفِ] (٣٠).

[وَمِثَالٌ] الْجُمْلَةُ [الْمُحْتَمَلَةُ لِلْوَجْهَيْنِ] -الضِّفَّةِ وَالْحَالِ- الْوَاقِعَةُ [بَعْدَ النَّكْرَةِ] غَيْرُ الْمَحْضَةِ، نَحْوُ قَوْلِكَ: [(مَرَزْتُ بِرَجُلٍ صَالِحٍ يُصَلِّيَ)] (٣١).

(٢٩) سواء كانت للمتكلم أو للمخاطب أو للغائب، قاله الكافيحي في «شرح قواعد الإعراب» (٢١١).

(٣٠) هذا من القواعد.

وكون الضمائر أعرف المعارف أي: بعد لفظ الجلالة، فإن لفظ الجلالة أعرف المعارف إجماعاً.

وعندهم قاعدة: الضمائر لا تُوصف ولا يوصف بها؛ وذلك لأنها أعرف المعارف.

(٣١) (مَرَزْتُ) فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك لا محل له من الإعراب، والتاء ضمير بارز متصل مبني على الضم في محل رفع فاعل، (بِرَجُلٍ): الباء حرف جر مبني على الكسر لا محل له من الإعراب، ورجلٍ: اسم مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره، والجار والمجرور متعلقان بالفعل (مررت)، (صَالِحٍ): نعت لـ (رجل) مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره، (يُصَلِّيَ): فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو، والجملة الفعلية (يصلّي) في محل جر نعت ثانٍ لـ (رجل)، ويحتمل أن تكون في محل نصب حال.

فَإِنْ شِئْتَ قَدَّرْتَ (يُصَلِّي) [مِنَ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ] صِفَةً ثَانِيَةً لِ(رَجُلٍ)؛ لِأَنَّهُ نَكْرَةٌ، وَقَدْ وُصِفَ أَوَّلًا بِ(صَالِحٍ).

[وَإِنْ شِئْتَ قَدَّرْتَهُ]، أَي: يُصَلِّي وَفَاعِلُهُ [حَالًا مِنْهُ]، أَي: مِنْ (رَجُلٍ)؛ لِأَنَّهُ قَدْ قَرَّبَ مِنَ الْمَعْرِفَةِ؛ لِإِخْتِصَاصِهِ بِالصِّفَةِ [الأولى وَهِيَ (صَالِحٍ)] (٣٢).

[وَمِثَالُ الْجُمْلَةِ الْمُحْتَمَلَةِ لِلْوَجْهَيْنِ] - الصِّفَةِ وَالْحَالِ - الْوَاقِعَةِ [بَعْدَ الْمَعْرِفَةِ] غَيْرِ الْمُحَضَّةِ (٣٣)، قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾ [الجمعة: ٥] (٣٤)؛ فَإِنَّ الْمُرَادَ

(٣٢) هذه الجملة محتملة للوصفية والحالية؛ لأنها وقعت بعد نكرة غير محضة، فيجوز فيها أن تكون حالاً، ويجوز أن تكون صفة ثانية.

(٣٣) هذا مثال جملة واقعة بعد معرفة غير محضة: ﴿كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾ فباعتبار لفظ الكلمة؛ لأنها محلاة بأل تكون الجملة حالاً، وباعتبار معناها تكون الجملة صفة؛ لأن المراد الجنس لا حمار بعينه، مثل ما تقدم معنا في بعض الدروس الماضية قول الشاعر:

وَلَقَدْ أَمَرْتُ عَلَى اللَّيْمِ يَسُبُّنِي... فَأَعِفُّ ثُمَّ أَقُولُ لَا يَعْزِينِي

يجوز في جملة (يَسُبُّنِي) الحالية باعتبار تعريف اللفظ (اللييم)؛ لأنه محلي بأل، ويجوز الوصفية باعتبار المعنى؛ لأنه لا يريد ليئياً بعينه.

(٣٤) (كَمَثَلِ): الكاف حرف جر وتشبيه مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، ومثلي: اسم مجرور بالكاف وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره وهو مضاف، والجار والمجرور في محل رفع خبر المبتدأ الذي قبله في الآية، (الحمار): مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة

بِالْحِمَارِ] هُنَا [الْجِنْسُ] مِنْ حَيْثُ هُوَ لَا حِمَارٌ بَعَيْنِهِ، [وَذُو التَّعْرِيفِ الْجِنْسِيُّ يَقْرُبُ مِنَ النَّكْرَةِ] فِي الْمَعْنَى، [فَتَحْتَمِلُ الْجُمْلَةُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾] - مِنْ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ - [وَجَهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: الْحَالِيَّةُ؛ لِأَنَّ الْحِمَارَ] وَقَعَ [بِلَفْظِ الْمَعْرِفَةِ].
 [وَالْوَجْهُ [الثَّانِي: الصِّفَةُ]؛ [لِأَنَّهُ] أَي: الْحِمَارَ [كَالنَّكْرَةِ فِي الْمَعْنَى] مِنْ حَيْثُ الشُّيُوعُ (٣٥).

الظاهرة على آخره، (يَحْمِلُ): فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو، (أَسْفَارًا): مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، والجملة الفعلية (يحمل أسفارًا) في محل نصب حال من (الحمار)، أو في محل جر نعت لـ (الحمار).
 (٣٥) أي: شيوع النكرة، وهو عمومها وانطباقها كل فرد من الأفراد.

نكون انتهينا بحمد الله من إعراب الجملة الخبرية بعد النكرات والمعارف، وعرفنا تعريفها، ومقتضيها، ومانعها، وبعض أمثلتها.

واستفدنا أن الجملة الخبرية على أربعة أنواع:

إن وقعت بعد نكرة محضة فهي صفة.

وإن وقعت بعد نكرة غير محضة فمحتملة للحالية والوصفية.

وإن وقعت بعد معرفة محضة فهي محل نصب حال.

وإن وقعت بعد معرفة غير محضة فمحتملة للوجهين.